المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/08/2014

أسرى حرب الصحراء يستأنفون وقفاتهم الاحتجاجية أمام البرلمان

عبد القادر كترة

يستأنف أسرى حرب الصحراء المغربية من أجل الوحدة الترابية، صباح غد الثلاثاء، وقفاتهم الاحتجاجية لمدة 48 ساعة، أمام مقر البرلمان، للمطالبة بتنفيذ بنود الاتفاق الجزئي الذي تم في السابق والتذكير بالمطالب الأخرى التي ما زالت عالقة. وتأتي هذه المحطة النضالية للجنود المغاربة أسرى حرب الصحراء بعد العديد من الوقفات والاعتصامات الاحتجاجية، سواء أمام قبة البرلمان أو مؤسسة الحسن الثاني لقدماء المحاربين، أو مقر الولاية الكبرى للرباط، وبعد أن توصلوا إلى اتفاق جزئي عقب جلسات حوارية مع مسؤولين سامين في المؤسسة العسكرية ووزارة الداخلية، بحضور إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يقضي (الاتفاق) بمنح المساواة بين الأسرى فيما يخص المأذونيات والسكن، فيما يبقى الحوار حول المطلب المتعلق بالتعويضات المادية والمعنوية على مدة الأسر، قبل وبعد توقيف النار، مفتوحا مع المؤسسة العسكرية والحكومة الحالية.

عبدالله سامر، رئيس اللجنة المنسقة لدى أسرى الحرب، وأسير سابق لمدة 24 سنة لدى مرتزقة البوليساريو، ذكر بتصريحات بعض وزراء المصباح في حكومة بنكيران، خاصة تصريح وزير الاتصال مصطفى الخلفي لقناة «روسيا اليوم»، حيث قال بالحرف: «هذه الفئة ضحت بالغالي والنفيس وتستحق مضاعفة جبر الضرر ولها مكان في المجتمع».

وأشار رئيس اللجنة المنسقة، في تصريح لـ«المساء»، إلى أن مطالب أسرى حرب الصحراء المغربية من أجل الوحدة الترابية تتمثل في جبر الضرر والتعويض المادي والمعنوي عن مدة الأسر، خاصة بعد توقيف النار سنة 1991، مذكرا بأن القانون الدولي ينص على تبادل الأسرى بين الطرفين المتحاربين، في الوقت الذي استمر العدو في الاحتفاظ بهم في الزنازين لأكثر من 14 سنة ضد كل الأعراف الإنسانية والمواثيق الدولية ،علما بأنهم دافعوا عن الوحدة الترابية. وطالب عبدالله سامر بالمساواة بين الأسرى في الامتيازات المحصل عليها في السكن والمأذونيات، متسائلا عن سبب استفادة عدد من الأسرى من هذه الامتيازات، في الوقت الذي تم حرمان البعض الآخر منها.

وفي الوقت الذي شكرت اللجنة المنسقة لأسرى حرب الصحراء المغربية إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لوقوفه إلى جانبها ودعمه لمطالبها، عبرت عن أملها في مبادرة من الجنرال بوشعيب عروب، المفتش الجديد للقوات المسلحة الملكية، لما له من حكمة وحنكة وتجربة، ليقوم بتصفية هذا الملف العالق لأكثر من 10 سنوات، وإنصاف هذه الفئة من المغاربة التي ضحت بحياتها وشبابها وأبنائها وأسرها في سبيل الوحدة الوطنية.

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان تنظم دورة تدريبية في مجال الإعلام وحقوق الإنسان

صحراء بريس–العيون–حسن بوفوس

في اطار سلسلة الانشطة والدورات التدريبية التي تنظمها **اللجنة الجهوية لحقوق الانسان** العيون السمارة نظمت دورة تدريبية في مجال الإعلام وحقوق الإنسان يومي الجمعة والسبت 22 و23 غشت 4012 بفندق المسيرة بالعيون، لفائدة الصحفيات والصحفيين المحليين وممثلي مكاتب الاتصال بالمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة بالعيون .

تطرق المشاركون خلال اليوم الأول من برنامج الدورة للمفاهيم والمرجعيات الدولية لحقوق الإنسان؛ بالإضافة إلى مواضيع أخرى هامة ذات صلة بالإطار الدولي لحرية الرأي والتعبير والإعلام؛ حدود حرية الرأي والتعبير في التشريع الوطني والدولي، ووسائل الإعلام والحق في الحصول على المعلومة، فيما تتناول محاور اليوم الثاني من البرنامج، احترام الحياة الخصوصية والحق في الصورة وتكنولوجيات الإعلام الحديثة.

يؤطر ورشات الدورة الخبير الدولي في مجال الإعلام وحقوق الإنسان الأستاذ علي كريمي رئيس المركز المغربي للدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان والإعلام، وتعرف مشاركة الصحفيين العاملين بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية، سواء بقناة العيون أو بإذاعة العيون الجهوية ومراسلو الصحف الوطنية والجهوية والإعلاميون المشرفون على المواقع الالكترونية، إلى جانب المشرفين والعاملين بمكاتب الاتصال بالمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة.

ويندرج تنظيم هذه الدورة في إطار تفعيل خطة عمل اللجنة الجهوية التي تضع تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان ضمن أولويات اهتماماتها.

وترمي اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة من خلال هذه الدورة التدريبية إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها من أجل ممارستها وضمان حمايتها، حتى تصبح بالفعل ممارسة يومية للأفراد والجماعات على أوسع نطاق، من هنا يطرح دور الإعلام باعتباره يلعب أهمية قصوى في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بضبط المفاهيم الأساسية المكونة لمنظومة حقوق الإنسان من جهة، وضبط معايير وآليات الحماية من جهة ثانية، وذلك من أجل تحقيق الحماية والنهوض.

http://www.4non.net/news12945.html

شفيق رشادي: المغرب يولي أهمية خاصة لحماية اللاجئين

بوخارست (و م ع) . أكد نائب رئيس مجلس النواب، شفيق رشادي، يوم الجمعة الماضي، في بوخارست، أن المغرب يولي أهمية خاصة لحماية اللاجئين والدفاع عن حقوق المهاجرين. ففي كلمة خلال أشغال الدورة 11 للجمعية العامة للتحالف العالمي للبرلمانيين من أجل لاجئي كوريا الشمالية وحقوق الإنسان، أبرز رشادي، الذي يقود وفدا يضم سفيرة المغرب برومانيا، فوز الأشهابي، المساهمة الفعالة للمغرب في مجال حماية اللاجئين.

وأضاف أن "المملكة، باعتبارها عضوا في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة منذ سنة 1979، يتبنى رؤية واضحة حول كيفية معالجة قضية اللاجئين وطالبي اللجوء، وهو على استعداد لتقاسمها".

وأوضح رشادي أن "المغرب تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس اعتمد سياسة جديدة للهجرة، تتمثل في تسوية وضعية آلاف المهاجرين في وضعية غير قانونية"، مضيفا أن جلالة الملك أعطى تعليماته السامية للحكومة من أجل تفعيل هذه السياسة على أساس توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وسجل، في السياق نفسه، أن السياسة الجديدة للمغرب تميزت بفتح مكتب للاجئين وعديمي الجنسية.

وشارك المغرب، من 21 إلى 23 غشت الجاري ببوخاريست، في أشغال الدورة 11 للجمعية العامة للتحالف العالمي للبرلمانيين من أجل لاجئي كوريا الشمالية وحقوق الإنسان، المنعقدة تحت شعار "دور المنظمات الدولية في تسوية قضية حقوق الإنسان في كوريا الشمالية".

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون تنظم الدورة التدريبية في مجال الإعلام وحقوق الإنسان

2/10.789

حسن بوفوس

في إطار سلسلة الانشطة والدورات التدريبية التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون السمارة، نظمت دورة تدريبية التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة في مجال الإعلام وحقوق الإنسان يومي الجمعة والسبت 22 و23 غشت 4012 بفندق المسيرة بالعيون، لفائدة الصحفيات والصحفيين المحليين وممثلي مكاتب الاتصال بالمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة بالعيون .

وتطرق المشاركون خلال اليوم الأول من برنامج الدورة للمفاهيم والمرجعيات الدولية لحقوق الإنسان؛ بالإضافة إلى مواضيع اخرى هامة ذات صلة بالإطار الدولي لحرية الرأي والتعبير والإعلام؛ حدود حرية الراي والتعبير في التشريع الوطني والدولي، ووسائل الإعلام والحق في الحصول على المعلومة، فيما تتناول محاور اليوم الثاني من البرنامج، احترام الحياة الخصوصية والحق في الصورة وتكنولوجيات الإعلام الحديثة. يؤطر ورشات الدورة الخبير الدولي في مجال الإعلام وحقوق الإنسان الأستاذ علي كريمي رئيس المركز المغربي للدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان والإعلام، وتعرف مشاركة الصحفيين العاملين بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية، سواء بقناة العيون أو بإذاعة العيون الجهوية ومراسلي الصحف الوطنية والجهوية والإعلاميين المشرفين على المواقع الالكترونية، إلى جانب المشرفين والعاملين بمكاتب الاتصال بالمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة.

ويندرج تنظيم هذه الدورة في إطار تفعيل خطة عمل اللجنة الجهوية التي تضع تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان ضمن أولويات اهتماماتها.

وترمي اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة من خلال هذه الدورة التدريبية إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها من اجل ممارستها وضمان حمايتها، حتى تصبح بالفعل ممارسة يومية للأفراد والجماعات على أوسع نطاق، من هنا يطرح دور الإعلام باعتباره يلعب اهمية قصوى في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بضبط المفاهيم الأساسية المكونة لمنظومة حقوق الإنسان من جهة، وضبط معايير واليات الحماية من جهة ثانية، وذلك من اجل تحقيق الحماية والنهوض.

ضحايا سنوات الرصاص يقررون التصعيد

الأحد, 24 أغسطس 2014 08:09

يعتزم عدد من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الحاملين للمقررات التحكيمية الصادرة عن هيأة الإنصاف والمصالحة، خوض اعتصام مفتوح أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، بدءا من فاتح شتنبر المقبل، أكدوا أنهم سيرفقونه بإضراب عن الطعام إلى حين الاستجابة إلى مطالبهم،

مهددين برفع دعوى قضائية لدى المحكمة الدولية ضد الدولة المغربية ما لم تتم أجرأة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة.

وأوضح المعتقل السابق، المصطفى ندير، أن ضحايا الانتهاكات، المعنيين بالخطوة التصعيدية الجديدة، التي اختاروا لها شعار «نحن لسنا بالمتاجرين في المآسي وإنما نحن مطالبون بحقوقنا كاملة لا منقوصة»، يهدفون إلى تسوية أوضاعهم الاجتماعية المزرية، التي ظلوا يعانونها منذ زمن الاعتقال إلى اليوم، مشيرا إلى أن الضحايا سبق لهم أن طرقوا مختلف الأبواب ونظموا اعتصامات واحتجاجات وإضرابات عن الطعام منذ سنة 2010، دون جدوى.

ورغم أن الدولة أشادت بتجربة هيأة «الإنصاف والمصالحة»، يضيف ندير، باعتبارها تجربة فريدة في العالم العربي، «إلا أن أغلب المعتقلين السياسيين السابقين مازالوا يعانون أوضاعا كارثية، وأمراضا نفسية وصحية واجتماعية، فضلا عن وجود مجموعة كبيرة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لم يتم إدماجها اجتماعيا رغم أنهم يحملون المقررات التحكيمية الملزمة للدولة، فيما جزء آخر ينتظر تسوية أوضاعه الإدارية والمالية».

رغم مرور 10 سنوات على إحداث هيأة الإنصاف والمصالحة، أكد المعتقل السياسي السابق، أن جل ضحايا سنوات الرصاص يعانون مشاكل مرتبطة بالتغطية الصحية وبدفع مصاريف العلاج المتعددة تعدد الأمراض المترتبة عن أساليب التعذيب النفسي والجسدي الذي مورس عليهم، مؤكدا أن الإجراءات التي أتى بها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وهيأة الإنصاف والمصالحة لطي صفحة الماضي، رغم أهميتها، «تبقى محدودة، باعتبار أن طي صفحة الماضي لا يتم إلا بإعادة قراءة هذه الصفحة قراءة تسمح بكشف الحقيقة، وإحقاق الحق وإعادته إلى أصحابه، فضلا عن جبر الضرر الفردي والجماعي، مع إبقاء الحق للضحايا في مقاضاة الجلادين ومتابعتهم قضائيا، ما يسمح بمصالحة وطنية ويحقق ما أصبح يعرف في الدوائر السياسية والحقوقية ب «العدالة الانتقالية»، تؤسس لدولة الحق والمؤسسات.

هجر المغلي

http://www.assabah.press.ma/?view=article&tmpl=component&layout=default&id=60153

مجلس حقوق الإنسان قال إنها ستقلص عدد السجناء بأزيد من 36 ألفا

كشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن تصوره الخاص حول إنهاء معضلة الاكتظاظ التي تعانيها سجون المملكة، التي تجاوز عدد نزلائها 27 ألف سجين، في آخر إحصائيات صادرة متم العام الماضي. مجلس اليزمي، اقترح في مذكرة أخيرة وضع آخر اللمسات عليها، ونشر مضمونها على موقعه، اعتماد العقوبات البديلة، حلا ناجعا لتقليص نزلاء السجون إلى أزيد من النصف، ذلك أن «السياسات الجنائية في العديد من البلدان الديمقراطية المتقدمة تدمج بشكل أكثر فأكثر تدابير بديلة عن العقوبات السالبة للحرية». ورغم أن الاعتقال يبقى مرجعا في مجال العقوبة، إلا أن العقوبات البديلة، التي يؤكد المجلس صعوبات أجرأتها، تمكن من مكافحة حالات العود وتقليص عدد نزلاء السجون.

ونبهت مذكرة المجلس التي تأتي في سياق سلسلته الخاصة بالمساهمة في النقاش العمومي، وترتكز بالأساس على أشغال ندوتين دوليتين، الأولى كان المجلس نظمها متم أكتوبر الماضي حول العقوبات البديلة، والثانية نظمها بداية فبراير الماضي، حول السياسات الجنائية وآثارها على الأنظمة العقابية، (نبهت) إلى أنه كان من الممكن تفادي العقوبة السالبة للحرية لحوالي 36 ألف نزيلا، «أي ما يناهز 55 في المائة من نزلاء السجون حاليا»، إذ كشفت المذكرة، استنادا إلى إحصائيات وزارة العدل والحريات، أنه كان بالإمكان تجنب إيداع حوالي 20 في المائة من المعتقلين الاحتياطيين بالسجن، أي ما يعادل 18 ألف سجين، ينضاف إليهم 3 آلاف نزيل كان يمكن تفادي سجنهم، لأنهم مدانون بعقوبات تقل عن 6 أشهر، «لا تعتبر ذات جدوى بالنسبة إلى المحكومين بها بالنظر إلى صعوبة تطبيق برنامج إعادة الإدماج «، فضلا عن وجود عدد من النزلاء تم الحكم عليهم بالسجن بسبب جنح بسيطة، ويصل عددهم إلى حوالي 15 ألف سجين، 78 محكومة عليهم في قضايا التسول والتشرد، و364 في الهجرة السرية، و1690 في استهلاك المخدرات.

وعاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالتذكير في مذكرته إلى كون المغرب يعتبر من البلدان التي تعاني الاكتظاظ السجني، ما نتج عنه، ارتفاع كلفة الاعتقال، الذي سبق لمجلس اليزمي أن أكد عليه في تقرير سابق عنونه ب»أزمة السجون: مسؤولية مشتركة»، وقف خلاله على اللجوء المكثف للاعتقال الاحتياطي وبطء المحاكمات والتطبيق شبه المنعدم للمقتضيات القانونية المتعلقة بالإفراج المقيد بشروط، فضلا عن الإعمال المحدود لمسطرة الصلح المنصوص عليها في الفصل 41 من قانون المسطرة الجنائية، وعدم وجود وكلاء ملك مختصين في عدالة الأحداث، علاوة على عدم تطبيق التدابير المنصوص عليها الخاصة بالمصابين بأمراض عقلية.

وذكر المجلس أنه في سنة 2011، وصل عدد نزلاء المؤسسات السجنية إلى 65 ألفا، أي نزيلين لكل ألف مواطن، «وهي نسبة تبقى مرتفعة مقارنة مع دول الجوار، وحتى مع دول يتجاوز عدد سكانها ضعف عدد سكان المغرب، علما أن الإحصائيات الواردة في مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج للسنة الحالية، ترفع منسوب القلق، بسبب ارتفاع عدد السجناء بأكثر من 26 في المائة بين سنتي 2009 و2013، بعدما تحدثت آخر إحصائيات رصدت نونبر 2013، عن 72 ألفا و816 سجينا، 42 في المائة منهم في حالة اعتقال احتياطي و40,45 في المائة منهم لا تتجاوز مدة العقوبة المحكوم عليهم بها سنة».

ونبه مجلس اليزمي، في مذكرته الأخيرة إلى أن تزايد أعداد السجناء يؤدي إلى شروط اعتقال مثيرة للقلق ومضرة بجهود إعادة الإدماج وضمان أمان جميع نزلاء السجون، إذ تراجعت الحصة الغذائية لكل نزيل من 14 إلى 11 درهما في اليوم، ولم تتجاوز المساحة المخصصة لكل نزيل مترين مربعين فيما تتراوح هذه المساحة في المعايير الدولية من 9 إلى 10 أمتار مربعة لكل نزيل.

هجر المغلي

وصايا المجلس

شدد المجلس الوطني لحقوق الإنسان على أهمية سن العقوبات البديلة، باعتبارها «عقوبات حقيقية تجازي سلوكا اجتماعيا مجرما قانونا، وتتضمن عنصر إكراه على الشخص موضوع العقوبة»، أكد في توصيات اختتم بها مذكرته، وجهها لكل من الحكومة والبرلمان أن العقوبات البديلة يجب أن ترتكز على عدم إقصاء المعاقب من المجتمع.

واقترح المجلس في السياق ذاته، إخضاع مرتكب الجريمة لأداء غرامة، أو لتداريب المواطنة والقيام بأشغال من أجل المنفعة العامة والمنع محدد المدة من مزاولة نشاط مهني أو اجتماعي إذ كانت التسهيلات التي تمنحها هذه المهنة استعملت عمدا لإعداد أو ارتكاب الجريمة، بالإضافة إلى المنع محدد المدة من ارتياد أماكن معينة تم فيها ارتكاب الجريمة، أو اللقاء ببعض المدانين المحددين بقرار قضائي، خاصة مرتكبي أو المساهمين أو المشاركين في الجريمة، أو الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، فضلا عن تدبير العقوبة، من قبيل الحرية الجزئية أو تعليق أو تجزيء العقوبة.

تدابير ضمن أخرى قال المجلس إنه يتعين التفكير فيها بالأولوية في مجال المخالفات وجزئيا في مجال الجنح. كما أوصى أيضا بتعديل القانون الجنائي بما يعطي لبعض الفئات الأولوية في الاستفادة من هذه العقوبات البديلة، أساسا القاصرين المتراوحة أعمارهم بين 12 و18 سنة، والمسنين الذين يتجاوز سنهم 65 سنة أثناء قيامهم بالجريمة، أو الأشخاص الذين أثبتت الخبرة الطبية إصابتهم بأمراض خطيرة، فضلا عن النساء الحوامل والأمهات المرضعات.

هـ. م

http://www.assabah.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=60157

اختتام أشغال الدورة التدريبية حول الإعلام وحقوق الإنسان بالعيون

اختتمت نهاية الأسبوع الماضي بالعيون أشغال الدورة التدريبية التي نظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة في مجال الإعلام وحقوق الإنسان لفائدة الصحافيين المحليين وممثلي مكاتب الاتصال بالمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة. ويندرج تنظيم هذه الدورة، التي عقدت على مدى يومين باشراف رئيس المركز المغربي للدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان والإعلام الأستاذ علي كريمي، في إطار تفعيل خطة عمل اللجنة الجهوية التي تضع تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان ضمن أولويات اهتماماتها.وتهدف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة من خلال تنظيم هذه الدورة التدريبية إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها من أجل ممارستها وضمان حمايتها، حتى تصبح بالفعل ممارسة يومية للأفراد والجماعات على أوسع نطاق، وخاصة بوسائل الإعلام نظرا للدور الهام الذي تلعبه هذه الأخيرة في نشر ثقافة حقوق الإنسان. وقالت اللجنة أنه لا يمكن أن يتأتى تحقيق هذا الهدف إلا بضبط المفاهيم الأساسية المكونة لمنظومة حقوق الإنسان من جهة، وضبط معايير وآليات الحماية من جهة ثانية، وذلك من أجل تحقيق حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وقد تركزت أشغال هذه الدورة التكوينية على مجموعة من المحاور همت "المفاهيم والمرجعيات الدولية لحقوق الإنسان"، و"الإطار الدولي لحرية الرأي والتعبير والإعلام"، و"حدود حرية الرأي والتعبير في التشريع الوطني والدولي"، و"وسائل الإعلام والحق في الحصول على المعلومة"، إضافة إلى "احترام الحياة الخصوصية والحق في الصورة وتكنولوجيات الإعلام الحديثة".

اختتمت نهاية الأسبوع الماضي بالعيون أشغال الدورة التدريبية التي نظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة في مجال الإعلام وحقوق الإنسان لفائدة الصحافيين المحليين وممثلي مكاتب الاتصال بالمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة.

ويندرج تنظيم هذه الدورة، التي عقدت على مدى يومين باشراف رئيس المركز المغربي للدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان والإعلام الأستاذ علي كريمي، في إطار تفعيل خطة عمل اللجنة الجهوية التي تضع تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان ضمن أولويات اهتماماتها.

وتهدف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة من خلال تنظيم هذه الدورة التدريبية إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها من أجل ممارستها وضمان حمايتها، حتى تصبح بالفعل ممارسة يومية للأفراد والجماعات على أوسع نطاق، وخاصة بوسائل الإعلام نظرا للدور الهام الذي تلعبه هذه الأخيرة في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وقالت اللجنة أنه لا يمكن أن يتأتى تحقيق هذا الهدف إلا بضبط المفاهيم الأساسية المكونة لمنظومة حقوق الإنسان من جهة، وضبط معايير وآليات الحماية من جهة ثانية، وذلك من أجل تحقيق حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وقد تركزت أشغال هذه الدورة التكوينية على مجموعة من المحاور همت "المفاهيم والمرجعيات الدولية لحقوق الإنسان"، و"الإطار الدولي لحرية الرأي والتعبير والإعلام"، و"حدود حرية الرأي والتعبير في التشريع الوطني والدولي"، و"وسائل الإعلام والحق في الحصول على المعلومة"، إضافة إلى "احترام الحياة الخصوصية والحق في الصورة وتكنولوجيات الإعلام الحديثة".

http://www.arrabita.ma/Article.aspx?C=105541

اختتام أشغال الدورة التدريبية حول الإعلام وحقوق الإنسان بالعيون

شاركأضف تعليق (0)h45و.م.ع 24.08.2014 13

العيون/24 غشت 2014/ومع/ اختتمت مساء أمس السبت بالعيون أشغال الدورة التدريبية التي نظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة في مجال الإعلام وحقوق الإنسان لفائدة الصحافيين المحليين وممثلي مكاتب الاتصال بالمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة. ويندرج تنظيم هذه الدورة، التي عقدت على مدى يومين باشراف رئيس المركز المغربي للدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان والإعلام الأستاذ علي كريمي، في إطار تفعيل خطة عمل اللجنة الجهوية التي تضع تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان ضمن أولويات اهتماماتها. وتهدف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة من خلال تنظيم هذه الدورة التدريبية إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها من أجل ممارستها وضمان حمايتها، حتى تصبح بالفعل ممارسة يومية للأفراد والجماعات على أوسع نطاق، وخاصة بوسائل الإعلام نظرا للدور الهام الذي تلعبه هذه الأخيرة في نشر ثقافة حقوق الإنسان. وقالت اللجنة أنه لا يمكن أن يتأتى تحقيق هذا الهدف إلا بضبط المفاهيم الأساسية المكونة لمنظومة حقوق الإنسان من جهة، وضبط معايير وآليات الحماية من جهة ثانية، وذلك من أجل تحقيق حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وقد تركزت أشغال هذه الدورة التكوينية على مجموعة من المحاور همت "المفاهيم والمرجعيات الدولية لحقوق الإنسان"، و"الإطار الدولي لحرية الرأي والتعبير والإعلام"، و"حدود حرية الرأي والتعبير في التشريع الوطني والدولي"، و"وسائل الإعلام والحق في الحصول على المعلومة"، إضافة إلى "احترام الحياة الخصوصية والحق في الصورة وتكنولوجيات الإعلام الحديثة".

http://www.menara.ma/ar/2014/08/24/1324482-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86.html

ساكنة ورزازات لموقع أخبارنا:متفاءلون بتعيين قاضي ابن المنطقة على رأس ابتدائيتها، ونعول كثيرا عليه في متابعة ملفات قضائية عديدة.

شكل تعيين الأستاذ علي ايت كاغو مؤخرا على رأس المحكمة الإبتدائية بورزازات نقطة فارقة لدى ساكنة المنطقة بنواحيها بعد ان جاء قادما اليها من مدينة اكادير بعد تجربة مهنية مهمة ومتنوعة سلك فيها عدة مسؤوليات كان أولها قاضيا بالمحكمة الابتدائية بتازة وقاضيا للتحقيق بها،وآخرها قاضي التحقيق بابتدائية أكادير بعد ان شغل قاضيا بمحكمة الاستئناف بذات المدينة.

تعيين،وحسب ما توصلنا به من اصداء محلية،يأتي في توقيت تعقد عليه ساكنة ورزازات الكثير من الأمل من اجل استكمال المسيرة القضائية بذات المحكمة والتحكم فيها بدفة مقبوضة وموجهة بيد من حديد،خصوصا بعدما استبشر الجميع بقدوم هذا المسؤول المنحدر من نواحي المنطقة والعارف بكل خباياها وبكل صغيرة وكبيرة عن عاداتها وتقاليديها وقضاياها المنصهرة بالعديد من الملفات القضائية بذات المحكمة،منها حقوقية متعددة ضمنها خاصة بالطفل والمرأة.وذاك يبقى ملعب ذ علي أيت كاغو الذي شغل مهمة عضو نشيط داخل خلية التكفل بالمحكمة، وباللجنة المحلية للتكفل بالاطفال والنساء بالمحكمة الابتدائية بأكادير، وكذا عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير.

http://www.akhbarona.com/social/86921.html

العقوبات البديلة هي الحل لمواجهة اكتظاظ سجون المملكة

"تداريب المواطنة والأشغال من أجل المنفعة العامة، والمنع المحدد لمزولة نشاط مهني أو اجتماعي، المنع المحددة المدة من ارتياد الأماكن التي تم ارتكاب فيها الجريمة"، هذه أمثلة لمقترحات ضمت العشرات، من العقوبات البديلة التي يقترحها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** لإخراج سجون المملكة من حالة الاكتظاظ التي تعيشها.

مجلس إدريس اليزمي في سلسلته الخامسة للمشاركة في النقاش العمومي، والتي خصصت للعقوبات البديلة، طالب الحكومة والبرلمان بتعديلات في القانون الجنائي المغربي ومنها إدراج فصل إضافي للعقوبات والتدابير البلدية في، مشيرا أنه يمكن إغناء المنظومة الجنائية بعدد من التدابير للتخفيف من اكتظاظ السجون.

ودعا المجلس في هذا السياق إلى منع السجناء من الالتقاء مع بعض الأشخاص المدنيين المحددين بقرار قضائي خاصة مرتكبي الجرائم أو المساهمين فيها، مطالبا بتخصيص ما أسماه باليوم غرامة وكذا وضع المتهمين تحت المراقبة الإلكترونية الثابتة أو المتحركة.

وبعدما دعت المذكرة الحكومة إلى التأسي بمجلس أوربا بحكم وضعية الشريك من أجل الديمقراطية التي تربط المملكة به، طالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بضرورة سن العقوبات البديلة التي وضعتها أوربا ومنها بالخصوص السراح المشروط والوضع تحت الاختبار.

يأتي هذا في وقت كشفت فيه المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، عن معاناتها مع الاكتظاظ المسجل في المؤسسات السجنية، خصوصا في ظل ارتفاع عدد السجناء بـ 26 في المائة سنة 2013 مقارنة مع سنة 2009.

وتشير معطيات المندوبية أن عدد الساكنة السجنية انتقل من 57 ألف و563 سجين سنة 2009 إلى 72 ألف و816 سجين سنة 2013 أي بزيادة تفوق 26% ، مبرزة أن ارتفاع الاعتمادات المتوفرة لم يتجاوز مستوى 3% خلال نفس الفترة.

وتمثل نسبة المعتقلين الاحتياطيين 30 ألف و626 سجين، أي ما يعادل 42 % من مجموع الساكنة السجنية، إلى ذلك، حيث أوضحت المذكرة أن حوالي 20 في المائة منهم يغادرون بالبراءة.

وأشارت المذكرة في هذا الصدد إلى أن 3 آلاف سجين يُحكم عليهم بمدد قصيرة لا تتجاوز 6 أشهر، وهو ما يعني أن 21 ألف مغربي يدخلون السجن سنويا يمكن تجنيبهم ذلك، فضلا عن 15 ألف سجين تتجاوز عقوبتهم 6 أشهر لكنها تبقى جنحا بسيطة.

هذا وسجلت مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن السياسات المتبعة لا تمكن من احتواء تزايد الإجرام وخاصة أشكال انحراف الأحداث والاستعمال المتزايد للمخدرات، مؤكدة أن المغرب لا يمكنه أن يحافظ على هذا المستوى المرتفع من نسبة الساكنة السجنية سواء على المستوى المالي أو على المستوى الاجتماعي، لمواجهة مشكل الاكتظاظ السجني.

وأوضحت المذكرة أن الاكتظاظ السجني له عواقب خطيرة على نزلاء المؤسسات السجنية وعلى المجتمع سواء فيما يتعلق بالوقاية من حالات العود أو إضاعة فرصة إعادة الإدماج.

وأشارت نفس المذكرة إلى ضرورة إدراك نجاعة العقوبات البديلة، لكونها عقوبات حقيقية تنزل بمرتكبي سلوكات مجرمة قانونا، وتتضمن عنصر الإكراه على الشخص موضوع العقوبة مع التأكيد على إرادة عدم إقصائه من المجتمع.

http://www.3lach.ma/news3643.html

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

3134563

المغرب يولي أهمية خاصة لحماية اللاجئين

أكد نائب رئيس مجلس النواب، شفيق رشادي، في بوخارست، أن المغرب يولي أهمية خاصة لحماية اللاجئين والدفاع عن حقوق المهاجرين.

ففي كلمة خلال أشغال الدورة ال11 للجمعية العامة للتحالف العالمي للبرلمانيين من أجل لاجئي كوريا الشمالية وحقوق الإنسان، أبرز السيد رشادي، الذي يقود وفدا يضم سفيرة المغرب برومانيا، فوز الأشهابي، المساهمة الفعالة للمغرب في مجال حماية اللاجئين . وأضاف أن "المملكة، باعتبارها عضوا في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة منذ سنة 1979، يتبنى رؤية واضحة حول كيفية معالجة قضية اللاجئين وطالبي اللجوء، وهو على استعداد لتقاسمها". وأوضح رشادي أن "المغرب تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس اعتمد سياسة جديدة للهجرة، تتمثل في تسوية وضعية آلاف المهاجرين في وضعية غير قانونية"، مضيفا أن جلالة الملك أعطى تعليماته السامية للحكومة من أجل تفعيل هذه السياسة على أساس توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وسجل، في السياق نفسه، أن السياسة الجديدة للمغرب تميزت بفتح مكتب للاجئين وعديمي الجنسية. ويشارك المغرب ببوخاريست، في أشغال الدورة 11 للجمعية العامة للتحالف العالمي للبرلمانيين من أجل لاجئي كوريا الشمالية وحقوق الإنسان، المنعقدة تحت شعار "دور المنظمات الدولية في تسوية قضية حقوق الإنسان في كوريا الشمالية". ويتضمن برنامج هذه الدورة، تنظيم جلسة عامة سيتم خلالها الموافقة على انضمام أعضاء جدد للتحالف، بالإضافة إلى عرض فيلم حول حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، كما ستتم مناقشة قضايا أخرى، من بينها، على الخصوص، تجربة الاتحاد الأوروبي في معالجة قضايا حقوق الإنسان، وتأثير التقرير النهائي للجنة التحقيق الأممية حول وضعية حقوق الإنسان في كوريا الشمالية.

إعلاميون وخبراء يفككون علاقة الإعلام بحقوق الإنسان في دورة تدريبية بالعيون

24 أغسطس 2014 / 20:54

مشاهد:

ناقش طيلة يومي الجمعة والسبت الماضيين 22 و23 غشت صحفيون وعاملون بمحطات إذاعية و مكاتب الاتصال بالمؤسسات العمومية بالعيون، مواضيع متعلقة بحقوق الإنسان وعلاقتها بالإعلام من قبيل الإطار الدولي لحرية الرأي والتعبير، وحق هذه الوسائل في الحصول على المعلومة، إلى جانب عروض ذات صلة، وذلك في إطار دورة تدريبية أقامتها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون – السمارة لفائدة الفئات المذكورة.

وفي ذات الصدد أطر هذه الدورة الخبير الدولي في مجال حقوق الإنسان علي كريمي والذي يشغل في الن نفسه منصب رئيس المركز المغربي للدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان والإعلام، كما تمت بالمناسبة مناقشة دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان، إضافة إلى تكنولوجيا الإعلام الحديثة وكذا حق الصحفي في الصورة.

وعلى مستوى آخر ارتكزت مداخلات الحضور حول ضرورة إعادة النظر في القوانين التي تقيد الوصول إلى المعلومة، في حين طالب آخرون المؤسسات العمومية بالأقاليم الجنوبية ومنها العيون على وجه الخصوص، إلى تسهيل عملية التواصل مع الصحفيين ومدهم بالمعلومات التي تكون بحوزتها حول مواضيع ومستجدات تهم المنطقة.

http://machahid.info/?p=22658

خاص. وفاة الطالب مزياني.. لماذا سكت (مجلس) الصبار ونطق حزبي الاتحاد والبام..؟

قضية مزيانيصورة مركبة

خاص/ كلامكم

حال وفاة الطالب مصطفى مزياني دون أن يصدر قرار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لتوضيح ملابسات هذه الوفاة. وقد كشفت هذه القضية سلسلة من الحلقات الدرامية والكوميدية، فكيف سكت محمد الصبار ولم يصدر أي بلاغ أو تصريح في قضية مزياني؟ وكيف إن القوى السياسية حزبي الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة كانا آداة لإنجاح المسرحية لتفتيت أنظار اليسار الجذري بسبب غياب الاستراتجية المناهضة لمطالب هذه القوى السياسية والركوب عليها لضرب حزب العدالة والتنمية من خلال المطالبة برأس لحسن الداودي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وأيضا لتفتيت الأنظار عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي صارت تعرفه شركات الطيران العالمية بين جنيف وبروكسيل والأمم المتحدة، أكثر ما تعرفه أرض المغرب وحقوق المهضومين والمظلومين. مجلس يحرص على تحقيق هوية مغربية تقوم عليها المواطنة تنبذ الفوارق والظلم حتى يكتمل المغرب في وطن يسع الجميع في مساواة تامة يتمتع فيها المواطن المغربي بحقوقه، تحت شعار " ما مفاكينش".؟

في هذا السياق قال عمر أربيب، عضو المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في سؤال لـ " كلامكم" عن هذا اللباس (اللبس) التي يرتديه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في قضية الطالب مصطفى مزياني قال: " أنه كالعادة وفي اللحظات الحقوقية الحرجة والتي تتطلب الوضوح وإطلاع الرأي العام ومعه باقي أطراف المعادلة الحقوقية يتوارى المجلس الوطني لحقوق الانسان خلف الستار، تاركا المجال لعرابيه من "الساسة" تهيئ وتعبد الطريق لإصدار قرار أو موقف ينسجم والموقف السياسي لموجهي المجلس، ولا ينتصر للمقاربة الحقوقية."

وأضاف أربيب أنه " في قضية استشهاد المعتقل السياسي مصطفى مزياني، لزم المجلس الصمت عمليا في انتظار ليس التحريات والتقصي، ولكن ما سيبلوره أصحاب الأجندة السياسية"، مضيفا أن لجنة المجلس الجهوية بفاس لحد الساعة لم تنبس بأية كلمة رغم توفرها حسب ما تفرضه مهامها على كافة المعطيات.

وعبر عضو المكتب المركزي عن عدم استغرابه " إذا عبر المجلس الوطني لحقوق الانسان في قضية الشهيد مزياني عن موقف سياسي منساق للروايات الرسمية أو منسجما مع القراءات السياسية لبعض الاقطاب السياسية التي تعمل على تشويه العمل الحقوق والقضايا العادلة وتضحيات الحركة الديمقراطية التقدمية بما فيها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب تحت مبررات يستلهمها بعض أعضائها من ماضيهم النضالي الذي تنكروا له ولا يتذكرونه إلا لخلط الأوراق وممارسة نوع من تلمتركوتينك السياسي"، مستغربا في الوقت ذاته " أن هناك من ينسب لنفسه انجازات هيئة الانصاف والمصالحة وكأنها فعلا وعمليا قطعت مع الماضي ".

وأبرز أربيب لـ " كلامكم" أن " المجلس الوطني بحكم امكانياته وصلاحياته واجب عليه التدخل لإنقاذ حياة مصطفى مزياني حفاظا على قدسية الحياة وأن يضمن له حقه في متابعة الدراسة؛ فدور المجلس الوطني لحقوق الانسان الانخراط وبقوة في حماية حقوق الانسان ووقف الانتهاكات سواء التي تطال المواطنين بشكل مباشر أو بشكل رمزي كالقوانين التي لا تتوافق والشرعة الدولية."

وأكد الحقوقي ذاته " أن عدم تدخل المجلس الوطني لحقوق الانسان، في الآجال المناسبة يجعل كل ما سيصدر عنه غير ذي جدوى وتحصيل حاصل"، مؤكدا " أن الأدوار المنوطة بالمجلس الوطني لحقوق الانسان لا تجعله يرقى الى المؤسسات الاستشارية الوطنية، حسب معايير باريس، وانه يقوم بتلميع صورة الدولة بالخارج، وأحيانا بنشر تقارير وتعميمها وتسويقها بشكل مكثف قد تتضمن ما يسمونه تجاوزات وانزلاقات في مجال حقوق الإنسان، للرد على الحركة الحقوقية الوطنية والدولية، والظهور وكأنه فعلا يرصد الانتهاكات بمهنية ومقاربة حقوقية" مضيفا أن المجلس يعمل من خلال إحدى الياته الوطنية أو الجهوية عبر تصريحات تشوه الحقائق وطمسها وتسير في ركاب الجهاز التنفيذي"، مستشهدا بقضية وفاء شرف.

TAGS الصبار, المجلس, حقوق, سلايد, مزياني

http://klamkom.com/%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D9%85%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B3%D9%83%D8%AA-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3/

تنظيم الدورة الثالثة لمهرجان الثقافة الشعبية للواحات ببوذنيب اقليم الراشيدية

تاريخ النشر : 24-08-2014

تنظم "جمعية إعادة بناء وتنمية قصر أولادعلي ببوذنيب"، الدورة الثالثة لمهرجان الثقافة الشعبية للواحات، تحت شعار : "الثقافة الشعبية تعدد وتسامح"وذلك ما بين 26 و 28 غشت 2014.

وستتضمن دورة هذه السنة برمجة متنوعة، حيث سيتم تدشين متحف يضم مختلف الأدوات التقليدية القديمة، التي تؤرخ لمرحلة مهمة من تاريخ المنطقة، فضلا عن افتتاح معارض خاصة بالصناعات والمنتوجات المحلية، وتنظيم جولات سياحية وصبحيات ترفيهية لفائدة أطفال المنطقة.

كما ستعرف الدورة مشاركة فرق فلكلورية متنوعة منها فرقتي الركبة والسقلة من زاكورة وبويضار وأحيدوس وكناوة (الخملية)...وفرق محلية أخرى.

بالإضافة إلى حضور ضيف الدورة الحكواتي عبد الرحيم الأزلية، ستنظم بالموازاة ندوات فكرية وثقافية حول موضوع حقوق الإنسان والثقافة الشعبية **من تأطير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأخرى حول سبل التنمية السياحية في الواحات.**

وفي مقاربة الجمعية للنوع، ستحظى المرأة بحضور متميز من خلال إشراكها في ورشات حول الصناعات التقليدية والأعمال الحرفية للتعاونيات، بالاضافة إلى تنظيم ورشات في تقنيات غرس النخيل لفائدة لفلاحي المنطقة.

وإذ تؤكد الجمعية أنها تهدف – من خلال هذه الدورة– بيان تعدد وغنى الثقافة الشعبية لواحات جنوب شرق المغرب في أفق جعلها رافدا من روافد تنمية المنطقة، فإنها ستعمل على ربط السكان بجذورهم والاهتمام بالذاكرة الجماعية للمنطقة عبر استحضار البعدين السياحي والتنموي للقصور المجاورة.

وقد كانت الجمعية قد نظمت الدورة الثانية للمهرجان أواخر غشت الماضي، والتي فاق عدد زوارها المواكبين 23000 فرد ،الأمر الذي شجعها على تنظيم الدورة الثالثة والتي ستنطلق فعالياتها في السادس والعشرون من الشهر الجاري على الساعة السابعة مساءا بقصر أولادعلي، جماعة وادي النعام ببوذنيب، إقليم الرشيدية.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/08/24/582248.html

المغرب يولي أهمية خاصة لحماية اللاجئين (السيد شفيق رشادي نائب رئيس مجلس النواب)

رومانيا، 22-08-2014

أكد نائب رئيس مجلس النواب، السيد شفيق رشادي، اليوم الجمعة في بوخارست، أن المغرب يولي أهمية خاصة لحماية اللاجئين والدفاع عن حقوق المهاجرين.

ففي كلمة خلال أشغال الدورة ال11 للجمعية العامة للتحالف العالمي للبرلمانيين من أجل لاجئي كوريا الشمالية وحقوق الإنسان، أبرز السيد رشادي، الذي يقود وفدا يضم سفيرة المغرب برومانيا، السيدة فوز الأشهابي، المساهمة الفعالة للمغرب في مجال حماية اللاجئين .

وأضاف أن "المملكة، باعتبارها عضوا في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة منذ سنة 1979، يتبنى رؤية واضحة حول كيفية معالجة قضية اللاجئين وطالبي اللجوء، وهو على استعداد لتقاسمها".

وأوضح السيد رشادي أن "المغرب تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس اعتمد سياسة جديدة للهجرة، تتمثل في تسوية وضعية آلاف المهاجرين في وضعية غير قانونية"، **مضيفا أن جلالة الملك أعطى تعليماته السامية للحكومة من أجل تفعيل هذه السياسة على أساس توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

وسجل، في السياق نفسه، أن السياسة الجديدة للمغرب تميزت بفتح مكتب للاجئين وعديمي الجنسية.

ويشارك المغرب من 21 إلى 23 غشت الجاري ببوخاريست، في أشغال الدورة 11 للجمعية العامة للتحالف العالمي للبرلمانيين من أجل لاجئي كوريا الشمالية وحقوق الإنسان، المنعقدة تحت شعار "دور المنظمات الدولية في تسوية قضية حقوق الإنسان في كوريا الشمالية".

ويتضمن برنامج هذه الدورة، تنظيم جلسة عامة سيتم خلالها الموافقة على انضمام أعضاء جدد للتحالف، بالإضافة إلى عرض فيلم حول حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، كما ستتم مناقشة قضايا أخرى، من بينها، على الخصوص، تجربة الاتحاد الأوروبي في معالجة قضايا حقوق الإنسان، وتأثير التقرير النهائي للجنة التحقيق الأممية حول وضعية حقوق الإنسان في كوريا الشمالية.

ومع

http://www.parlement.ma/_actualites.php?filename=201408232228390

أسرى حرب الصحراء المغربية يحتجون أمام البرلمان

يستأنف أسرى حرب الصحراء المغربية من أجل الوحدة الترابية، صباح الثلاثاء 26 غشت 2014، وقفاتهم الاحتجاجية لمدة 48 ساعة، أمام مقر البرلمان، للمطالبة بتنفيذ بنود الاتفاق الجزئي الذي تم في السابق والتذكير بالمطالب الأخرى التي ما زالت عالقة.

وتأتي هذه المحطة النضالية للجنود المغاربة أسرى حرب الصحراء بعد العديد من الوقفات والاعتصامات الاحتجاجية سواء أمام قبة البرلمان أو مؤسسة الحسن الثاني لقدماء المحاربين أو مقر الولاية الكبرى للرباط وبعد أن توصلوا إلى اتفاق جزئي عقب جلسات حوارية مع مسؤولين سامين في المؤسسة العسكرية ووزارة الداخلية بحضور إدريس اليزامي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يقضي (الاتفاق) بمنحهم المساواة بين الأسرى فيما يخص المأذونيات والسكن فيما يبقى الحوار حول المطلب المتعلق بالتعويضات المادية والمعنوية على مدة الأسر قبل وبعد توقيف النار مفتوحا مع المؤسسة العسكرية والحكومة الحالية.

عبدالله سامر رئيس اللجنة المنسقة لدى أسرى الحرب وأسير سابق لمدة 24 سنة لدى مرتزقة البوليساريو، ذكر بتصريحات بعض وزراء المصباح في حكومة بنكيران، خاصة منهم وزير الاتصال مصطفى الخلفي لقناة "روسيا اليوم" حيث قال بالحرف "هذه الفئة ضحت بالغالي والنفيس وتستحق مضاعفة جبر الضرر ولها مكان في المجتمع".

وأشار رئيس اللجنة المنسقة إلى أن مطالب أسرى حرب الصحراء المغربية من أجل الوحدة الترابية تتمثل في جبر الضرر والتعويض المادي والمعنوي عن مدة الأسر خاصة بعد توقيف النار سنة 1991، مذكرا بأن القانون الدولي ينص على تبادل الأسرى بين الطرفين المتحاربين في الوقت الذي استمر العدو في الاحتفاظ بهم في الزنازن لأكثر من 14 سنة ضد كلّ الأعراف الإنسانية والمواثيق الدولية علمنا بأنهم دافعوا عن الوحدة الترابية. وطالب عبدالله سامر، بالمساواة بين الأسرى في الامتيازات المتحصل عليها في السكن والمأذونيات، متسائلا عن سبب استفادة عدد من الأسرى من هذه الامتيازات في الوقت الذي تم حرمان البعض الآخر منها.

وفي الوقت الذي شكرت اللجنة المنسقة لأسرى حرب الصحراء المغربية إدريس اليزامي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لوقوفه إلى جانبها ودعمه لمطالبها، عبرت عن أملها في مبادرة من الجنرال بوشعيب عروب المفتش الجديد للقوات المسلحة الملكية لما له من حكمة وحنكة وتجربة ليقوم بتصفية هذا الملف العالق لأكثر من 10 سنين وإنصاف هذه الفئة من المغاربة التي ضحت بحياتها وشبابها وأبنائها وأسرها في سبيل الوحدة الوطنية.

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان للعيون السمارة تنضم الدورة التدريبية حول الاعلام وحقوق الانسان

الكاتب : الملاحظ - رقم المقال : 343 - تاريخ النشر : 12:40:00 24-08-2014

http://almolahid.net/videos.php?categorie=gallerie&id=343

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقترح عقوبات بديلة لتجنب اكتظاظ السجون

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكرته الخاصة بالعقوبات البديلة، مقدما مقترحات لإصلاح المنظومة الجنائية بناء على أشغال ندوتين دوليتين حول العقوبات البديلة والسياسات الجنائية وآثارها على الأنظمة العقابية.

وأشارت المذكرة، بحسب ما أوردت "القدس العربي"، إلى أن "السياسات المتبعة لا تمكن من احتواء تزايد الإجرام"، وأنه من أجل احتواء ظاهرة اكتظاظ السجون، فإنه "لا يمكن للمغرب أن يحافظ على هذا المستوى المرتفع من نسبة السجناء سواء على المستوى المالي أو الاجتماعي".

وأضافت المذكرة، أن الاكتظاظ السجني هو في كثير من الأحيان "نتاج لجوانب القصور في نظام العدالة الجنائية كمساطر التحقيق المطولة ومحدودة الفعالية إضافة إلى ضعف مرافق المتابعة، ومحدودية الموارد المتوفرة للمحاكم"، ما يساهم باكتظاظ القضايا الرائجة أمام المحاكم والتأخير غير المقبول لتحقيقات والانطلاق المتأخر للمحاكمة، والتأجيل المتكرر والتأخير، واصفة إياها "بعناصر يمكن أن تشكل عوامل تساهم في أزمة الاعتقال الاحتياطي".

ودعا المجلس في مذكرته، إلى تجنيب أكثر من نصف النزلاء الموجودين حاليا في السجون دخول الزنزانة من خلال تقنيات جديدة للمراقبة القضائية كبديل عن الاعتقال الاحتياطي، وعقوبات بديلة عن السجن خاصة في حالات الجنح البسيطة. فحوالي 20 في المئة من المعتقلين الاحتياطيين يغادرون بالبراءة، 3000 يحكم عليهم بمدد قصيرة لا تتجاوز 6 أشهر، وهو ما يعني أن 21 ألف مغربي يدخلون السجن سنويا يمكن تجنيبهم ذلك، فضلا عن 15 ألف سجين تتجاوز عقوبتهم 6 أشهر لكنها تبقى جنحا بسيطة.

وأشارت، إلى أن عدد نزلاء المؤسسات السجنية بالمغرب، وصل سنة 2011 إلى 65 ألفا، أي نزيلان لكل ألف مواطن و200 نزيل لكل 100 ألف مواطن، وهي نسبة قارنتها مذكرة المجلس مع دول لها نقاط التقاء جغرافي وثقافي مع المغرب كالجزائر وليبيا ليتضح ارتفاع النسبة بالمغرب. ففي الجزائر تبلغ نسبة النزلاء 110 لكل 100 ألف نسمة، وفي ليبيا 173 لكل 100 ألف.

http://massaealjiha.com/index.php/journ/maroc/1388-2014-08-25-08-41-43

Médias et droits de l'Homme

Clôture à Laâyoune d'une session de formation

Publié le : 25 août 2014 - MAP

La session de formation, à Laâyoune vise la consécration de la culture des droits de l'Homme en l'érigeant en pratique quotidienne pour les individus et les collectivités, notamment les médias. Ph : Hihi

Une session de formation sur les médias et les droits de l'Homme, organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Smara au profit des journalistes et des représentants des services de communication des établissements publics, a pris fin samedi.

Organisée dans le cadre de la mise en œuvre de la stratégie de la CRDH, qui place la question des droits de l'Homme au cœur de ses préoccupations, cette session vise le renforcement et la consécration de la culture des droits de l'Homme en l'érigeant en pratique quotidienne pour les individus et les collectivités, notamment les médias qui jouent un rôle primordial dans la diffusion de la culture des droits de l'Homme.

«Cet objectif ne peut être atteint que si les concepts de base et les mécanismes des droits de l'Homme sont maitrisés, afin d'assurer la promotion et la protection des droits de l'homme», a précisé la commission.

Ladite session, qui a duré deux jours, s'est déroulée en des séances traitant des «Concepts et instruments internationaux des droits de l'Homme», du «Cadre international de liberté d'expression et des médias», des «limites de la liberté d'expression dans la législation nationale et internationale», des «Médias et le droit d'accès à l'information» et du «Respect de la vie privée, le droit à l'image et les nouvelles technologies de l'information».

http://www.lematin.ma/express/2014/medias-et-droits-de-l-homme_cloture-a-laayoune-d-une-session-de-formation/207912.html

دورة تدريبية في الصحافة حول مرجعية حصول على حق المعلومة بالعيون

نسيم السعيدي
19:25:00 23/08/2014

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون تواصل أنشطتها الموازية بالأقاليم الجنوبية حيث علمت سطات بريس من مصادر جد موثوقة على أن اللجنة قامت بتنظيم دورة تدريبية

في مجال الإعلام وحقوق الإنسان لفائدة الصحفيين وممثلي مكاتب الاتصال بالمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة طيلة أيام 22 و23 غشت 2014بفندق المسيرة بمدينة العيون وتضيف مصادرنا على أن هذه الدورة جاءت في إطار تعزيز القدرات لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان ودور الإعلام لدى المواطن

ويضم هذا البرنامج في دورته التدريبية عرضا يقدمها الأستاذ علي كريمي رئيس المركز المغربي للدراسات والأبحاث المتخصص في مجال الإعلام وحقوق الإنسان

ومن خلال البرامج التي كانت مبرمجة تم تقيم محور هذه الدورة التدريبية حول حرية الرأي والتعبير والإعلام والمفاهيم والمرجعيات الدولية لحقوق وسائل الإعلام والحق في الحصول علي المعلومة

http://settatpress.ma/permalink/4891.html

Laâyoune : Clôture d'une session de formation sur les médias et les droits de l'Homme

24 août 2014

Laâyoune - Une session de formation sur les médias et les droits de l'Homme, organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Smara au profit des journalistes et des représentants des services de communication des établissements publics, a pris fin samedi.

Organisée dans le cadre de la mise en oeuvre de la stratégie de la CRDH, qui place la question des droits de l'Homme au cœur de ses préoccupations, cette session vise le renforcement et la consécration de la culture des droits de l'Homme en l'érigeant en pratique quotidienne pour les individus et les collectivités, notamment les médias qui jouent un rôle primordial dans la diffusion de la culture des droits de l'Homme.

"Cet objectif ne peut être atteint que si les concepts de base et les mécanismes des droits de l'Homme sont maitrisés, afin d'assurer la promotion et la protection des droits de l'homme", a précisé la commission.

http://www.map.ma/fr/actualites/regional/laayoune-cloture-dune-session-de-formation-sur-les-medias-et-les-droits-de-l%E2%80%99hom

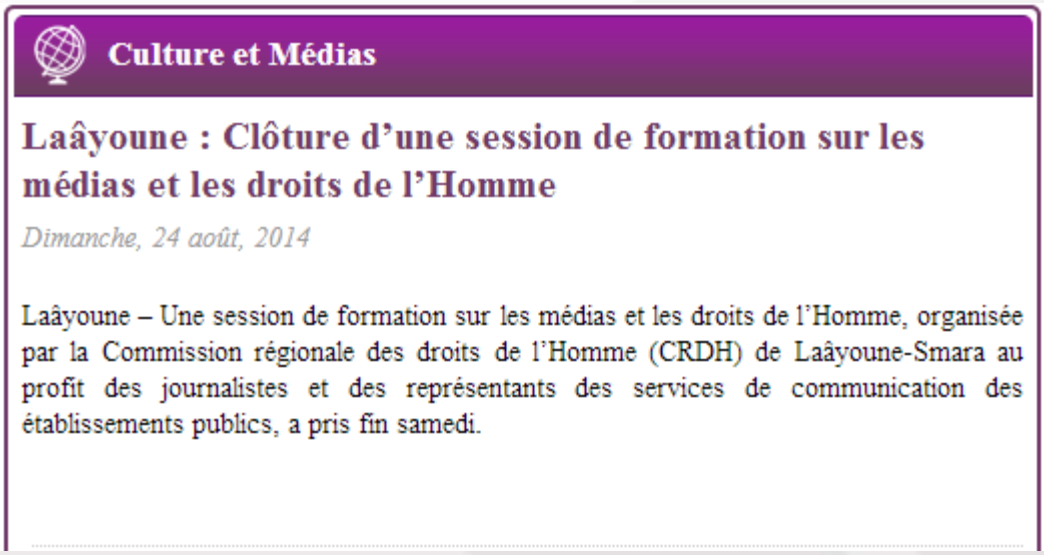

Culture et Médias

Laâyoune : Clôture d'une session de formation sur les médias et les droits de l'Homme

Dimanche, 24 août, 2014

Laâyoune – Une session de formation sur les médias et les droits de l'Homme, organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Smara au profit des journalistes et des représentants des services de communication des établissements publics, a pris fin samedi.

http://www.mapexpress.ma/actualite/laayoune-cloture-dune-session-de-formation-sur-les-medias-et-les-droits-de-lhomme/

THE FREE LIBRARY BY FARLEX
23,558,077 articles and books

Des pas soutenus et des reformes institutionnelles qualitatives.

Actualites Eecrit par Jaouad Touiouel

Renforcement des droits de l'Homme au Maroc

Depuis de nombreuses annees, le Maroc s'est engage dans l'oeuvre d'edification et d'elargissement de l'espace de liberte et de respect des droits de l'Homme, donnant lieu a une experience qualitative unique en son genre en matiere de renforcement et de consolidation des droits de l'Homme, qui a incarne incontestablement un processus specifique au rythme soutenu qui prend en compte les constantes et choix strategiques ainsi que les specificites du Royaume dans un contexte regional marque par de profondes mutations. Ainsi, le Royaume est devenu un pays qui trace resolument sa voie pour la rupture avec des pratiques passeistes depassees, anime par sa ferme determination a promouvoir le domaine des droits de l'Homme et son engagement a respecter les conventions et chartes nationales y afferentes, ainsi que par sa conviction que le renforcement et la consecration de la culture des droits de l'Homme n'est pas un luxe ou une pratique a la mode mais une necessite imposee par les exigences de l'edification et du developpement du pays. Tout au long des 15 annees du regne de SM le Roi Mohammed VI, l'approfondissement des reformes dans le domaine des droits de l'Homme a constitue un enjeu renouvele, qui a trace les contours d'un processus constant et rationnel pour l'ancrage des valeurs et des principes universels des droits humains, consacres par la Declaration universelle des droits de l'Homme. Dans ce sens, les multiples chantiers lances par le Souverain sont un exemple vivant et eloquents refletant la volonte inebranlable du Royaume de construire une societe democratique, moderne et solidaire, fondee sur la garantie de la liberte et le respect des droits de l'Homme. Ainsi, le Maroc a emerge, dans le sillage des evenements et des turbulences regionaux, en tant que modele d'un mouvement de prise de conscience collectif de l'importance des valeurs de la modernite, de la paix, de la liberte et de la democratie, qui a ete consolidee par la mise en place de nouveaux mecanismes et modeles inedits aspirant a la formation et la structuration d'un paysage institutionnel et politique marocain oE la defense des droits de l'Homme occupe une place de premier choix. Avec le lancement, la structuration et la mise sur pied de nouveaux mecanismes de travail pour de nombreux conseils et comites oeuvrant pour la promotion des droits de l'homme (Conseil national des droits de l'homme, Institution du Mediateur, Delegation interministerielle des droits de l'Homme), la moralisation de la vie publique (Instance de prevention de la corruption), le renforcement de l'essor economique (Conseil economique, social et environnemental) et de l'egalite des chances (Conseil de la concurrence), le Royaume, sous la conduite eclairee de Sa Majeste le Roi Mohammed VI, a opte pour une approche moderne judicieuse et une voie strategique solide en vue de consacrer definitivement les fondements de l'edifice democratique et les bases de l'Etat de Droit. Le Plan d'action national en matiere de democratie et des droits de l'Homme 2014-2017, examine recemment par le Conseil de gouvernement, constitue aussi un mecanisme approprie regroupant les aspects inherents au renforcement de la bonne gouvernance et des droits economiques, sociaux, culturels et environnementaux, la protection et la

http://www.thefreelibrary.com/Des+pas+soutenus+et+des+reformes+institutionnelles+qualitatives.-a0379327986

THE FREE LIBRARY BY FARLEX
23,558,077 articles and books

promotion des droits des differentes categories, outre la consolidation du cadre juridique et institutionnel national. Par ailleurs, la garantie du multipartisme, le renforcement des valeurs de tolerance et de legalite en tant que bases de la vie politique et institutionnelle, ainsi que la mise en place et l'activation des structures de l'economie du marche, la liberte de l'entreprenariat, l'ouverture a la concurrence sont autant de fondements qualitatifs pour la consolidation des bases de la renaissance economique et sociale escomptee. Dans le domaine social, l'Initiative nationale pour le developpement humain (INDH), lancee depuis neuf annees, a constitue un moteur incontournable pour l'appui du developpement local, et les projets de developpement, qui ont ete lances dans toutes les regions du pays, sont un exemple vivant de la politique de developpement integre pronee a grande echelle par le Royaume. Une politique qui a, non seulement, donne lieu a des resultats concrets et optimaux mais est devenue un choix, voire un modele a suivre sur les plans arabe et africain. Ce sont des avancees a des pas soutenus et des acquis qualitatifs dans le domaine des droits de l'homme et en matiere de developpement qui peuvent etre consideres aussi comme une option reformatrice pionniere pour construire une societe moderne, democratique et solidaire et qui ne pouvait voir le jour sans le souci constant de SM le Roi qui veille a ce que le citoyen marocain puisse jouir d'une vie decente et voir s'ouvrir devant lui de larges perspectives d'epanouissement dans le cadre du respect des valeurs de la modernite et de la democratie. La charge et l'importance du processus des reformes lancees dans tous les domaines a travers l'ensemble du Royaume au cours des dernieres annees a cree egalement des conditions favorables pour le renforcement d'un tissu associatif marocain agissant et pluraliste, puisque les instances et organisations de la societe civile sont devenues un partenaire essentiel pour la promotion des droits de l'Homme et le renforcement du developpement local et un acteur vital pour la consolidation de la gouvernance et la moralisation de la vie publique. Dans ce contexte, la tenue de la commission nationale du dialogue national sur la societe civile, qui a connu la participation de 7.000 associations, a constitue une etape importante pour enrichir le debat sur le role dynamique de la societe civile marocaine et sa contribution permanente a la mise en oeuvre des projets de reformes tous azimuts. A ce propos, la recente declaration du Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme, Mme Navi Pillay, qui s'est felicitee du dynamisme, de l'independance, du professionnalisme, de l'engagement et de la diversite des representants de la societe civile marocaine, represente un exemple eloquent de la richesse immaterielle dont jouit le Maroc a plusieurs niveaux.

Assemblée de l'IPCNKR à Bucarest

Le Maroc accorde une importance particulière à la protection des réfugiés

Le Maroc accorde une importance particulière à la protection des réfugiés et à la défense des Droits des immigrés, a affirmé, vendredi à Bucarest, le Vice-président de la chambre des représentants, M. Chafik Rachadi.

Intervenant lors des travaux de la 11ème session de l'assemblée Générale de la coalition internationale des parlementaires pour les réfugiés nord-coréens et les Droits de l'Homme (IPCNKR), M. Rachadi, qui conduit une délégation comprenant l'ambassadeur du Maroc en Roumanie, Mme Faouz El Achchabi, a mis en relief la contribution active du Maroc dans la protection des réfugiés.

"Le Royaume, en tant que membre de l'UNHCR (Haut-Commissariat des Nations-Unies pour les réfugiés) depuis 1979, adopte une vision claire sur la manière d'aborder la question des réfugiés et des demandeurs d'asile qu'il est prêt à partager", a-t-il indiqué.

"Le Maroc sous la conduite de SM le Roi Mohammed VI a mis au point une nouvelle politique de l'immigration consistant en la régularisation de milliers d'immigrés en situation irrégulière", a relevé M.Rachadi, ajoutant que le Souverain a donné ses Hautes instructions au gouvernement pour mettre en œuvre cette politique sur la base des recommandations du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).

Il a, dans le même ordre d'idées, noté que la nouvelle politique du Maroc a été marquée par l'ouverture dans le Royaume d'un bureau des réfugiés et des apatrides.

Le Maroc participe du 21 au 23 Août aux travaux de la 11ème session de l'assemblée Générale de l'IPCNKR sur le thème: "Le rôle des organisations internationales dans la résolution de la question des droits de l'Homme en Corée du Nord".

Le programme de cette rencontre comprend également la tenue d'une session plénière consacrée à l'admission de nouveaux membres, ainsi que la projection d'un film sur les droits de l'Homme en Corée du Nord "The Apostle".

D'autres questions seront débattues, notamment l'expérience de l'UE dans la résolution des questions des droits de l'Homme, la question du rapatriement des transfuges et l'impact du rapport final de la commission d'enquête des Nations Unies sur la situation actuelle des droits de l'Homme en Corée du Nord.